بعد انسحاب معظم معيدي التأمين من السوق السورية

المودة للتأمين والسلام لإعادة التأمين شراكة بين السوريين والإيرانيين

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام هيئة الإشراف على التأمين رافد محمد في تصريح لـ«الوطن»، أنه بناء على اجتماع وزير المالية السوري ووزير الاقتصاد والمال الإيراني مؤخراً، كلفت الهيئة بالتنسيق مع الجانب الإيراني (بيمبه مركزي إيران- مؤسسة التأمين المركزية) لدراسة وتسريع إجراءات تأسيس شركتي تأمين وإعادة تأمين في سورية وأن مجلس إدارة الهيئة في جلسته الأخيرة وافق على الطلب الأولي لتأسيس الشركتين: شركة المودة الدولية للتأمين برأسمال ٢٥ مليار ليرة، وشركة السلام الدولية لإعادة التأمين برأسمال ٥٠ مليار ليرة (بنسبة مساهمة من الجانب الإيراني تمثل ٦٠ بالمئة ومن الجانب السوري ٤٠ بالمئة لكلتا الشركتين)، وتم إقرار الأسس اللازمة لتأسيس الشركتين بما يُلبي المصلحة المشتركة.

وبين محمد أنه تم عقد اجتماع عمل ضم المساهمين السوريين والإيرانيين في تأسيس شركتي التأمين وإعادة التأمين، مشيراً إلى أن هذا الاجتماع هو الأول من نوعه بين جميع المساهمين من كلا البلدين، مبيناً أن من أهداف الاجتماع تسريع الإجراءات والتعارف بين الجميع وتبادل بيانات التواصل، وتم الاتفاق النهائي على توزيع نسب المساهمة بين مختلف المساهمين، وكذلك تعيين مفوض من كل من البلدين، لاستكمال الإجراءات اللازمة للترخيص أمام الهيئة والجهات الرسمية، وهو ما تم التركيز عليه أثناء الاجتماع، كما قامت الهيئة بتوزيع ملخص عن هذه الإجراءات، وشرح كل تفاصيل تأسيس الشركتين والأهداف المنتظرة من ذلك، والإجابة عن كل الاستفسارات المطروحة.

كما تم اجتماع المفوضين من كلا الجانبين للبدء في الإجراءات المطلوبة وفق أنظمة الهيئة، ويقوم المفوضون حالياً بإعداد عقد التأسيس والنظام الأساسي والهيكل التنظيمي لكل من الشركتين.

وأكد المدير العام حرص هيئة الإشراف على التأمين على تعزيز العلاقات الاستراتيجية مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية في مختلف المجالات، بما يخدم مصلحة الشعبين في البلدين، وانطلاقاً من حاجة قطاع التأمين السوري لخيارات أكثر في إعادة التأمين، بعد أن انسحب معظم معيدي التأمين الأجانب من العمل مع شركات التأمين السورية، بفعل العقوبات الاقتصادية الظالمة، وحيث ترى الهيئة أن أهم معوقات العمل في قطاع التأمين هو عدم توافر إعادة التأمين الكافية والمطلوبة في أي سوق تأميني، عدا أهمية الاستفادة من خبرة السوق الإيرانية في مجال التأمين، وإيجابية وجود منافسين جدد أقوياء في السوق بهدف تطوير منتجاته وخدماته.

وتنتظر الهيئة تقديم الثبوتيات النهائية لتأسيس الشركتين والمستندات المطلوبة ليتم عرضها على مجلس إدارة الهيئة، ليتخذ المجلس قراره بإمكانية قبوله للطلب، وفي حال الموافقة يتم العرض على مجلس الوزراء لاتخاذ قراره بالترخيص أو الرفض.

بالنسبة لتفاصيل المساهمين: هم ثلاث شركات تأمين إيرانية (شركة ألبرز، شركة الكوثر، شركة سنا)، والمساهمون السوريون (شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين، المؤسسة العامة السورية للتأمين، مصرف التوفير، نقابة الأطباء، شركة ضمانتي للاستشارات).

عن المشكلة السورية الأزلية

رئيس لجنة تصدير الحمضيات لـ«الوطن»: الحكومة لم تستجب لمطالبنا والحمضيات الإيرانية تغزو العراق والخليج بسبب دعم دولتهم للمصدرين

لا يستفيد من السورية للتجارة سوى أشخاص معينين ومزارع معينة

جلنار العلي

كما في كل عام تتوالى الاجتماعات والاتفاقيات في بداية موسم الحمضيات لمنح المزارعين والمصدرين تفاؤلاً بأن هذا العام سيكون عاماً استثنائياً، وبأن سلة قرارات ستصدر من شأنها دعم هذه المادة وإيصالها إلى الأسواق الخارجية، وهذا ما حصل خلال العام الحالي، ولكن هل تحقق شيء من هذه الوعود والمطالب مع بداية الموسم، أم إنها ذهبت أدراج الرياح كما جرت العادة؟

رئيس لجنة تصدير الحمضيات بسام علي، وصف بداية الموسم في تصريحه لـ«الوطن» بأنها سيئة وليست بمستوى التوقعات، وذلك نتيجة عدم تجاوب الحكومة في عدة مطالب منها إزالة الرسوم غير النظامية الموضوعة داخلياً في بعض النقاط والمحددة بـ٣٠٠ دولار، أو إلغاء رسوم إدخال الحمضيات إلى العراق المحددة بـ١٤٠٠ دولار، ما يمنع أن تكون الحمضيات السورية منافسة لأن الحمضيات الإيرانية تدخل إلى العراق بكميات كبيرة جداً وذلك بسبب إلغاء الرسوم الجمركية وتخفيف معوقات الجوازات والفيز وما إلى ذلك، لافتاً إلى أن براد الحمضيات ينطلق من إيران الساعة الثامنة صباحاً ويصل العراق في عصر اليوم ذاته، كما أن الحمضيات الإيرانية وصلت يوم أمس دبي وسيتم تحميلها إلى كل دول الخليج، فالمنتج الإيراني يغزو كل دول الشرق الأوسط بأريحية بسبب دعم الدولة، متابعاً: «إذا بقي الوضع كذلك، فسنرى الحمضيات خلال هذا العام مرمية في الشوارع بسبب ازدياد الخناق علينا».

وأشار إلى وجود الكثير من الأمور التي تجعل مصدر الحمضيات خاسراً، منها إلزام منشآت الفرز والتوضيب بالربط الإلكتروني مع وزارة المالية التي ستحصل ٢ بالمئة كضريبة من قيمة الأرباح، لافتاً إلى أنها لا تقتنع بأن التاجر أو صاحب المنشأة قد يكون خاسراً وتعتبره رابحاً في جميع الأحوال، وأنها لا تأخذ البيانات بشكل صريح فهي دائماً تتبع مبدأ التعديل الضريبي.

وبالمقابل تسعى اللجنة بشكل دائم إلى قطع أشواط كبيرة من خلال عقد اجتماعات وتقديم مطالب، حسبما أكد رئيس اللجنة، ولكن يتم وضع العصي بالدواليب من قبل إحدى الجهات أو الأشخاص، ما يؤدي إلى التراجع بدلاً من التقدم، لافتاً إلى أن اللجنة طالبت بأحد اجتماعاتها مع وزارة الزراعة بإلغاء دور السورية للتجارة بتسويق الحمضيات وذلك بسبب تراجع أرقام التسويق على الرغم من حجم الدعم الكبير المقدم لها، موضحاً بأن الحكومة قدمت دعماً للسورية للتجارة العام الماضي بقيمة ١٠ مليارات ليرة، و١٠٠ سيارة تابعة للشركات العامة متضمنة السائقين وأجورهم والمحروقات اللازمة، ولكنها لم تستجر سوى ٠,٠٤ بالمئة من الموسم أي ما يعادل ١٤٠٠ طن حمضيات، علماً أن أي مزارع أو مصدّر مهما تواضعت إمكانياته يستطع تصدير هذه الكمية من دون أن يتم تقديم هذا الدعم له، مشيراً إلى أن السورية للتجارة لا يستفيد منها سوى أشخاص معينين ومزارع معينة فقط، أما بقية المزارعين فيتم تعبئة ٥٠ قفصاً من محصولهم شهرياً بحجة عدم وجود أقفاص، على الرغم من أن جميع منشآت التوضيب تحتوي على آلاف الأقفاص.

وانتقد علي حجم الدعم المقدم للحمضيات والمقدر بـ٢٠ ليرة لنقل الكيلو الواحد، علماً أن الشحن البحري يتم باليورو، والبري بالدولار فمن غير المنطقي تقديم الدعم بالليرة السورية، واصفاً الدعم بمقولة «تأخذ من الجمل أذنه»، منذراً بأن يكون وضع الحمضيات خلال هذا الموسم والمواسم القادمة كارثياً.

هل يصلح نظام التحفيز الوظيفي ما أفسده التضخم؟

موظفون لـ«الوطن»: آلية عمله غير واضحة ولن يغني ولا يسمن من جوع

عضو مجلس الشعب لـ«الوطن»: فقد قيمته في ظل التضخم الحاصل وآلية عمل وزارة التنمية غير ناجحة

نوار هيفا

ينتظر موظفو سورية البدء فعلياً بتنفيذ قرارات التحفيز الوظيفي التي تعمل عليها وزارة التنمية الإدارية وتنتشر أخبار اجتماعاتها لإقرار هذه الحوافز في عدد من المؤسسات العامة والقطاعات الحكومية والمديريات التابعة لها، تحت شعار رفع مستوى العمل والمحافظة على استمرارية عمل القطاع العام.

عدد من موظفي القطاع العام ممن التقتهم «الوطن» أعربوا عن يأسهم وأن الأخبار المتداولة اليوم عنه مجرد إقرار، مع وعود بتعويض الفائت منه منذ تاريخ صدور القرار، كما أن آلية العمل به غامضة المعالم، فعلى أي أساس سيحدد المدير المباشر درجة استحقاق العلاوة التحفيزية وخاصة أن الشك بنزاهة البعض موضوع قائم، كما أن هذه العلاوة رغم ذلك لن تغني ولا تسمن من جوع في ظل ارتفاع الأسعار اليومي، وبات الموظف بحاجة لعملين وأكثر وليس فقط حوافز، إضافة لعدم شمول تبعيات هذا النظام للمتقاعدين من العمال.

عضو مجلس الشعب والخبير المالي زهير تيناوي أوضح أن نظام التحفيز الوظيفي كان جيداً جداً في وقته، على حين فقد قيمته اليوم في ظل إطالة مدة التنفيذ مع الغموض الذي يشوب آلية التنفيذ، فالأسعار تضاعفت بشكل كبير ولن ينفع اليوم الحديث بهذه النسب المطروحة.

وأكد تيناوي لـ«الوطن» أن التأخر أكثر في تنفيذ نظام التحفيز الوظيفي سيدفع لمزيد من التضخم، كما أن آلية العمل التي تقوم بها وزارة التنمية الإدارية تبدو غير ناجحة، وكان من الأجدر أن يتم العمل بالتعاون مع مؤسسة الإدارة والإنتاجية التابعة لوزارة الصناعة والتي كانت مؤسسة مستقلة بذاتها، وهي تقوم بتقييم الإنتاج والحوافز الإنتاجية لكنها اليوم أصبحت تابعة لوزارة التنمية الإدارية وهي غير كافية لتنفيذ هذا العمل الضخم وترتيب آليات عمله.

وأشار تيناوي إلى أن طريقة التقييم وتقدير نسب الحوافز المستحقة للعامل سواء شهرياً أو ضمن فترات، يفترض أن تقوم بها لجنة عليا مختصة يشارك فيها مختصون من نقابة العمال إضافة لجهات معنية من داخل الوزارات، وغير صحيح الاعتماد على المدير المباشر، وذلك لمنع حدوث أي ظلم وهو ما يدفع لضرورة أن يكون هناك آلية لتنظيم دعاوى التظلم من قبل العامل أيضاً في حال حدوث أي خلل.

عضو المكتب التنفيذي في الاتحاد العام لنقابات العمال، وأمين الشؤون الاقتصادية، وعضو لجنة الحوافز المركزية طلال عليوي، بيّن لـ«الوطن» أن مرسوم النظام النموذجي للتحفيز الوظيفي للعاملين في الجهات العامة الذي صدر في العام ٢٠٢٢ جاء لدعم العاملين وتحفيزهم واستقطاب الخبرات والمحافظة عليها، إضافة لتطوير الإنتاج وزيادته، كما أنه جاء نتاجاً لتحليل أنظمة الحوافز التي كانت قائمة بهدف تقويم الاختلالات فيها ولحظ نقاط الضعف والقوة والبناء عليها بحيث تم الاتجاه إلى ربط الحوافز بالنتائج المتحققة وحسب مستويات الأداء، كما أنه وحد الإطار التشريعي لعملية منح الحوافز واتجه ليكون داعماً للعملية الإنتاجية ومسرعاً لعجلتها في المرحلة القادمة، ولعل الهدف الأساس من هذا المرسوم هو ربط الأجر بالإنتاج فمن يعمل أكثر يكسب أكثر والمحصلة زيادة إنتاجية الجهات العامة.

وعن سبب التأخر بمباشرة تنفيذ المرسوم أوضح عليوي أنهم كاتحاد عام توجهوا إلى إدارات المؤسسات العامة للإسراع بإقرار أنظمة الحوافز والعلاوات الجديدة التي تنسجم مع متطلبات المرسوم وتحقق الغاية المرجوة منه وخلال المدة القانونية المحددة، لكن تأخر هذه الجهات كان سبباً رئيساً في تأخر إقرار الأنظمة من قبل اللجنة الرئيسة لإقرار أنظمة الحوافز، وعلى ذلك بادرت هذه اللجنة إلى الاجتماع بشكل يومي وفق برنامج عمل تم إقراره من قبل الوزارة لدراسة وإقرار جميع الأنظمة المنسجمة مع المرسوم وبالتالي المبادرة إلى تنفيذها في الشهر الذي يلي الإقرار.

أما عن فعالية هذا النظام فقد أكد عليوي أن النجاح يقاس في أي مؤسسة بقدرة العاملين على تحقيق المطلوب أو المتوقع لمستوى أداء مهامهم الوظيفية، وعلى الرغم من أن هذا النظام على درجة عالية من الأهمية، إلا أنه من الصعب الافتراض أنه وحده كاف لتحقيق النتائج المرغوبة، إلا من خلال التطبيق على أرض الواقع، لافتاً إلى أن أهمية هذا القرار بكونه نقلة نوعية على صعيد العمل المؤسساتي في سورية، كلما زادت الحوافز سواء كانت مادية أو معنوية ارتفع معدل الأداء نحو الأفضل.

وحول آلية تقديم شكاوى من العامل أو إمكانية وجود محكمة تظلم أشار عليوي إلى أن المرسوم ٢٥٢ حدد في المادتين ٢٨ و٢٩ منه تشكيل لجان فرعية في الجهات العامة تشرف على عمل نظام الحوافز والعلاوات، بالتالي سيكون هناك لجان تظلم يمكن للعامل اللجوء إليها في حال شعر بالظلم، وبطبيعة الحال فإن جميع الأنشطة في مواقع العمل التي اعتمدت من اللجان المختصة كانت مرفقة بجداول العاملين الذين يمارسون هذه الأنشطة واعتمدت لدى الجهات الرقابية المعنية، الأمر الذي يقلل من احتمال إقصاء أحد العاملين من النشاط الممارس أو إضافة عامل إلى نشاط غير نشاطه الذي يمارسه.

وعما يشاع حول تخوف بعض العمال من ارتباط توزيع هذه الحوافز بالمدير المباشر أكد عليوي أن موضوع التقييم لم يعد مرتبطاً بالمدير المباشر بقدر ما هو مرتبط باللجان المختصة بالتقييم ومن حق العامل بطبيعة الحال الاعتراض على التقييم ويدرس اعتراضه من قبل لجان مختصة بهذا الشأن.

> «اتحاد نقابات العمال» لـ«الوطن»: التأخر سببه الجهات العامة ومن حق العامل الاعتراض على التقييم

٤٢,٥ مليار ليرة إيرادات المناطق الحرة حتى نهاية أيلول

زيتون لـ«الوطن»: إعادة تأهيل عدرا الحرة من أولويات المؤسسة

الوطن

أظهرت بيانات المؤسسة العامة للمناطق الحرة ارتفاع إيرادات المناطق الحرة ٤٢,٥ مليار ليرة حتى نهاية الشهر الماضي (أيلول) مقارنة مع ٢٦,٥ مليار ليرة إيرادات العام الماضي ٢٠٢٢.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن مدير عام المؤسسة محمد زيتون أن المؤسسة تعمل وفق سياسة الحكومة في تشجيع عودة المستثمرين للمناطق الحرة ومنحهم كل التسهيلات المتاحة لإعادة نشاطهم واعتبار المناطق الحرة من أهم القطاعات الاقتصادية في البلد لقدرتها على جذب الاستثمارات وتحقيق إيرادات مهمة بالقطع الأجنبي كونها تمثل نافذة حيوية نحو الخارج.

وعلى سبيل المثال كانت منطقة عدرا الحرة تمثل أقدم وأكبر سوق لتجميع وتجارة السيارات والمعدات الهندسية والآليات الثقيلة وتؤمّن معظم احتياجات منطقة الخليج العربي من الآليات عبر توريدها وتجميعها من الكثير من الدول الصناعية وأهمها الدول الأوروبية وحالياً تعتبر إعادة تأهيل منطقة عدرا الحرة وعودة المستثمرين إليها من أولويات المؤسسة حيث يتم العمل على إعادة تقييم الضرر الذي لحق المنطقة وتأهيل البنى التحتية والتشريعية والقانونية التي تسهل عمل المستثمرين ومنها القانون ١٨ الذي صدر مؤخراً وتم بموجبه إعفاء المستثمرين الذين فقدوا بضائعهم أو مركباتهم خلال سنوات الحرب وخروج المنطقة عن الخدمة من المسؤولية المدنية والجزائية والغرامات المالية مقابل التسوية على هذه المفقودات وفق سعر الصرف وقت إدخال هذه المفقودات وهو ما يسمح للمستثمر بالعودة للعمل ويمنحه مرونة وقدرة على استعادة نشاطه الاستثماري إضافة لمرسوم سبقه سمح بإعفاء المستثمرين من بدلات الإيجار في المنطقة الحرة وأيضاً توصية اللجنة الاقتصادية التي سمحت للمستثمرين بإعادة تأهيل آلياتهم المتضررة وعودتها للعمل.

كما بيّن أن عدد العمالة في المناطق الحرة حالياً وخلال الظروف العامة يتجاوز ٥ آلاف عامل في حين ارتفع عدد المستثمرين لأكثر من ٧٠٠ مستثمر متوقعاً أن يرتفع عدد المستثمرين خلال المرحلة المقبلة مع تحسن الظروف والبنى التحتية في المناطق الحرة فعلى سبيل المثال تم تنفيذ مشروع الأتمتة في المناطق الحرة وتحقق نسبة كبيرة من هذا المشروع وحالياً يقدم المستثمرون الوثائق والمستندات وغيرها إلكترونياً ولا يحتاج المستثمر لمراجعة المؤسسة بفضل الأتمتة.

وأكد زيتون أن المناطق الحرة في سورية قادرة على لعب دور اقتصادي ريادي على المستوى المحلي والإقليمي وهو ما يتم العمل عليه في خطة المؤسسة وإستراتيجيتها للمرحلة المقبلة.